القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

المغتربون السعوديّون:

مجتمع مشتام من المهاجرين واللاجئين

أغسطس 2024

الشكر والتقدير

تـمّ البحـث فـي الدراسـة الاسـتقصائيّة وكتابتهـا وتنسـيقها مـن قِبـل الدكتـورة أميمـة النجـار ولينـا الهذلـول، بدعـم إضافـي، بمـا فـي ذلـك كتابـة التقريـر، مـن قِبـل موظفيـن آخريـن فـي القسـط. شـكر خـاص لمنظمـة CIVICUS ودعمهـا مـن خـلال مشـروع WeRise.

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

المحتويات

المقدّمة	4
الملخّص التنفيذي	5
المعلومات الأساسيّة	8
الدراسة الاستقصائيّة: "السعوديّون والمقيمون في المهجر"	10
أ. النتائج	11
1. ما الذي نعرفه عن المواطنين والمقيمين السعوديّين الذين استجابوا للدراسة الاستقصائيّة؟	11
2. ما هي أسباب مغادرتهم لبلدهم الأصلي؟	16
3. ما هي تجاربهم في العيش بالخارج؟	26
4. ما هي آراؤهم حول الوضع الحالي في السعوديّة؟	32
5. ما التغييرات التي يجب إجراؤها في السعوديّة قبل أن يفكّر السعوديّون في المهجر	37
ب. المناقشة	39
الاستنتاجات والتوصيات	49

المقدّمة

تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من خمسة في المئة من السعوديّين يعيشون اليوم خارج المملكة. ويشمل ذلك الدبلوماسيّين وعائلاتهم، وأصحاب الأعمال، والطلاب الذين أُرسِلوا إلى الخارج بمنح دراسيّة حكوميّة سعوديّة - ولكن أيضًا عددًا متزايدًا من اللاجئين وطالبي اللجوء. كما أنّ السعوديّة ليست منطقة حرب، ولا هي أرض كوارث طبيعيّة أو أزمات إنسانيّة. إذن من هم هؤلاء السعوديّون المقيمون في المهجر، ولماذا يتركون وراءهم بلدهم الغني، الذي يزعم قادته أنهم يخلقون فرصًا اقتصاديّة جديدة ويبنون مستقبلًا ليبراليًّا مشرقًا وحديثًا لمواطنيهم؟

تعرض هذه الدراسة وتحلّل نتائج دراسة استقصائيّة بعنوان "السعوديّون والمقيمون في المهجر" أجرتها القسط في أوائل عام 2024. وقد تمثّل الغرض من هذه الدراسة في تحقيق فهم أفضل للأسباب التي دفعت السعوديّين في المهجر إلى مغادرة وطنهم واختيار البقاء بعيدًا، والتحدّيات التي يواجهونها في البلدان المضيفة لهم. كما استكشفت الدراسة الاستقصائيّة أيضًا روابطهم المستمرّة مع العائلة والأصدقاء في الوطن، وشعورهم بالحسّ المجتمعي مع السعوديّين الآخرين في الخارج، وإمكانيّة التنظيم الاجتماعي والسياسي الجماعي بينهم للمساعدة في إحداث التغييرات التي قد تسمح لهم، في يوم من الأيّام، بالعودة بأمان إلى المملكة.

الملخّص التنفيذي

بناءً على بيانات من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ عدد السعوديين الذين يفرّون من بلادهم ويطلبون اللجوء في الخارج قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، وهي فترة شهدت زيادة ملحوظة في الاستبداد وفقدان الحريّة في السعوديّة. ومع ذلك، لا يُعرف سوى القليل عن هذا المجتمع المتنامي من المهاجرين واللاجئين والتحدّيات التي يواجهونها.

كما تستند هذه الإحاطة إلى نتائج دراسة استقصائيّة سرّيّة عبر الإنترنت بعنوان "السعوديّون والمقيمون في المهجر"، أجرتها القسط في أوائل عام 2024 بين المواطنين السعوديّين والمقيمين السابقين لفترة طويلة في السعوديّة الذين يعيشون الآن في المهجر. وقد استجاب ما مجموعه 100 فردًا للدراسة الاستقصائيّة من أصل أكثر من 200 شخص تم الاتصال بهم، وأكمل 67 منهم الدراسة جزئيًا أو كليًا. وعلى الرغم من أنّ حجم عيّنة الدراسة الاستقصائيّة كان صغيرًا نسبيًّا، إلا أنّ معدل الاستجابة كان مثيرًا للإعجاب، خاصّة إذا أخذ المرء في الاعتبار المخاطر المتصوّرة المترتّبة على المشاركة.

وقد جُمعت نتائج الدراسة الاستقصائيّة ضمن خمسة أسئلة على النحو التالي:

1. ما الذي نعرفه عن المواطنين والمقيمين السعوديّين الذين استجابوا للدراسة الاستقصائيّة؟

طُلب من المشاركين الإجابة عن عمرهم وجنسهم وتوجّههم الجنسي وحالتهم الاجتماعيّة ودينهم ومنطقتهم الأصليّة في السعوديّة ومستوى تعليمهم ومهنتهم السابقة ووضعهم القانوني في بلدهم المضيف. وقد أثبتوا أنهم مجموعة متنوعة، مما يعكس التنوع الديموغرافي للسعوديّة نفسها. كما قد تم تحديد نسبة عالية (46%) كلاجئين أو طالبي لجوء.

2. ما هي أسباب مغادرتهم لبلدهم الأصلي؟

غادر المشاركون في الدراسة الاستقصائيّة السعوديّة لأسباب متنوعة، لكن أكثر الأسباب التي تكرّر ذكرها كانت انعدام الحريّة والشعور بالضعف بسبب نشاطهم أو نشاط أفراد عائلاتهم، أو بسبب توجّههم الجنسي. كما أشارت نسبة مرتفعة بشكل مفاجئ إلى العنف الأسري، حيث كان فشل النظام السعودي في توفير الحماية هو العامل الذي دفع بالضحايا إلى

اللجوء إلى الخارج بحثًا عن الأمان. وقد لجأ ما يقرب من ربع المستجيبين إلى طلب المساعدة بشأن مشاكلهم من الهيئات الرسميّة قبل مغادرة المملكة، دون جدوى.

فاعتقدت الغالبيّة العظمى أنهم لن يكونوا آمنين إذا ما عادوا إلى السعوديّة، حتى ولو قدّمت لهم السلطات ضمانات بالسلامة.

3. ما هي تجاربهم في العيش بالخارج؟

طُلب من المشاركين التحدّث عن الصعوبات التي واجهوها في العيش بالخارج، سواء في حياتهم الشخصيّة أو فيما يتعلّق بوضعهم القانوني وآفاق حياتهم المهنيّة. كما وردت أسئلة إضافيّة حول صحّتهم وأفراد عائلاتهم المقرّبين العقليّة. وكانت المشاكل المتعلّقة بالمال والوظائف والمسكن هي أكثر المشاكل التي تكرّر ذكرها. كما شكّلت المراقبة الإلكترونيّة والمضايقات من المتصيّدين عبر الإنترنت قضايا مهمّة للعديد من السعوديّين المقيمين في المهجر.

4. ما هي آراؤهم حول الوضع الحالي في السعوديّة؟

طُلب من المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة آراءهم حول التغييرات الأخيرة في السعوديّة، مثل برنامج التحول الاقتصادي رؤية 2030 الذي يقوده ولي العهد محمد بن سلمان، واستضافة الفعاليّات الثقافيّة والرياضيّة الدوليّة الكبرى، وحالة حقوق الإنسان والحريّات المدنيّة. وقد كانت إجاباتهم سلبيّة بأغلبيّة ساحقة، لكن وردت آراء متباينة حول ما إذا كان للناشطين السعوديّين المقيمين في الخارج تأثير على العمل لبناء ديمقراطيّة في السعوديّة.

5. ما التغييرات التي يجب إجراؤها في السعوديّة قبل أن يفكّر السعوديون في المهجر بالعودة؟

أجاب أكثر من نصف المشاركين بأنهم لا يعتزمون العودة، ويرجع ذلك في الغالب إلى مخاوف تتعلّق بالسلامة الشخصيّة، والخوف وعدم الثقة بالحكومة السعوديّة الحاليّة، والافتقار الملحوظ إلى الحماية القانونيّة للنساء والمثليين والمثليّات وثنائيي الميل والعابرين والعابرات. وقد أعرب بعض المستجيبين عن كرههم للمجتمع السعودي والبلد بشكل عام، أو شعروا ببساطة أنهم استقروا في بلدهم الجديد وليس لديهم أي سبب للعودة.

وتمثّلت التغييرات التي يرغب السعوديّون في المهجر رؤيتها أكثر من غيرها في الحريّة السياسيّة/الديمقراطيّة (91%) وتحسين فرص العمل وحقوق العمّال (68%) والمساواة بين الجنسين (54%) وقبول مجتمع الميم (41%).

تتوافق نتائج الدراسة الاستقصائيّة إلى حد كبير مع الأبحاث والاستخبارات السابقة التي أجرتها القسط من مصادر ميدانيّة داخل السعوديّة، بالإضافة إلى القضايا التي تنشأ في عملها مع طالبي اللجوء السعوديّين في أوروبا وأمريكا الشماليّة. وبالتالي فإنها تعزّز بشكل كبير حجج القسط لإدخال تحسينات جذرية على سجلّ المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتشير إلى أساس محتمل للدعوة الجماعيّة من قبل السعوديين في المهجر على نطاق أوسع.

يخلص التقرير إلى أن الحاجة ماسة لإجراء إصلاحات كبيرة قبل أن يفكر غالبيّة السعوديّين في الخارج بالعودة إلى المملكة، وذلك بالنظر إلى مخاوفهم على سلامتهم وعدم ثقتهم العميقة بالسلطات. وفي المقام الأول، يجب أن تكون هناك ضمانات ملموسة لحريّة التعبير وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمّع وتكوين الجمعيّات. ويلزم إقرار تشريعات تكفل الحريّات المدنيّة والسياسيّة وتوفر الحماية للأقليّات الضعيفة وضحايا الإساءة، وخاصّة النساء، مع ضرورة تطبيقها من قبل قضاء مستقل. كما سيكون الإفراج عن معتقلي الرأي أوضح دليل على حسن نيّة السلطات.

بالإضافة إلى ذلك، تعزّز نتائج الدراسة الاستقصائيّة بشكل كبير دعوات القسط المتكرّرة لإجراء إصلاحات شاملة وضمانات الحقوق الأساسيّة لجميع المواطنين والمقيمين السعوديّين دون تمييز، وذلك ضمن إطار قانوني يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدوليّة، والذي يتم تنفيذه وإنقاذه من قبل قضاء مستقلّ تمامًا عن السلطات الحاكمة.

يقترح التقرير أيضًا إجراءات يمكن للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي اتخاذها لدعم السعوديين في المهجر ورغبتهم في الإصلاحات الداخليّة:

- يجب حماية السعوديّين الذين يطلبون اللجوء أو المعرضين لخطر الترحيل، ويجب أخذ ادعاءات التهديدات لسلامتهم على محمل الجد.

- وينبغي معالجة القمع العابر للحدود الوطنيّة الذي يتّخذ شكل المراقبة الإلكترونيّة والتسلّط عبر الإنترنت.

- تستحق الجمعيّات المدنيّة للمهاجرين السعوديّين وحلفائهم الدعم في دفاعهم عن حقوق الإنسان الأساسيّة والحريّات السياسيّة والمدنيّة في السعوديّة.

- من أجل معالجة الأسباب الجذريّة التي تدفع بالسعوديّين إلى الفرار من بلادهم، يجب تعزيز ودعم عمل منظّمات حقوق الإنسان مثل القسط، والمدافعين في الأمم المتحدة ومع الحكومات والبرلمانات في كلّ مكان.

المعلومات الأساسيّة

وفقًا لبيانات من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد ارتفع عدد السعوديّين الفارّين من بلادهم والذين يطلبون اللجوء في الخارج بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. (تجدر الإشارة إلى أنّ حوالي ثلث اللاجئين وطالبي اللجوء على مستوى العالم مسجّلون فقط في نظام المفوضيّة). وفي عام 2013، سجّلت المفوضيّة 575 لاجئًا سعوديًّا في 14 دولة حول العالم، و192 آخرين يطلبون اللجوء. كما وفي النصف الأول من عام 2023، ارتفعت هذه الأعداد إلى 2,100 لاجئ سعودي في 25 دولة، و1,748 طالب لجوء.

"اللاجئون تحت ولاية المفوضيّة وطالبو اللجوء، حسب بلد المنشأ: السعوديّة، من عام 2004 إلى منتصف عام 2023"

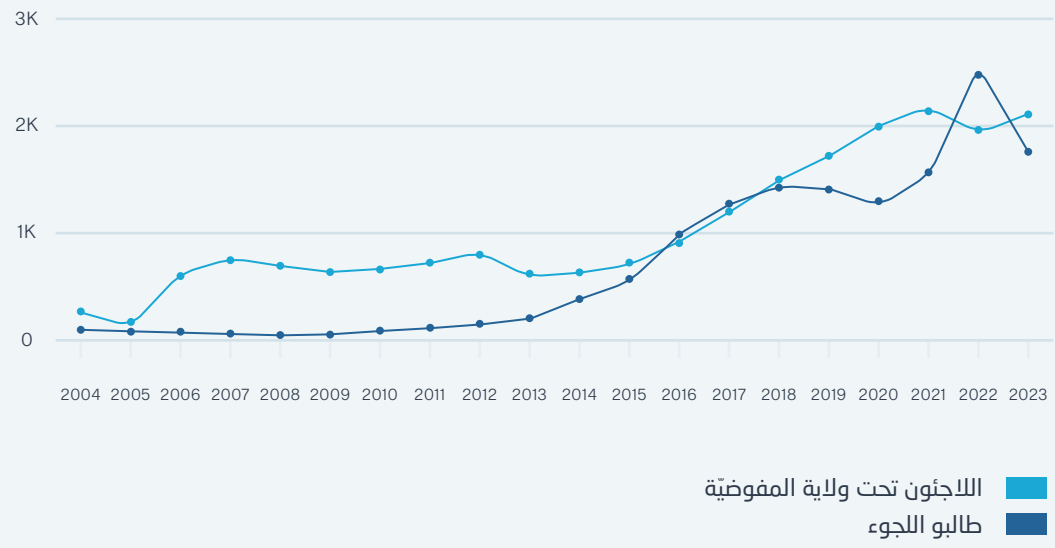

المصدر: https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=qCxFN8

بالتزامن مع ذلك، شهدت السعوديّة، وهي نظام ملكي مطلق بدون تمثيل سياسي وحريّات مدنيّة قليلة، زيادة ملحوظة في الاستبداد وفقدان الحريّة. فمنذ تولي الملك سلمان العرش في عام 2015 وولي عهده محمد بن سلمان في عام 2017، أصبحت سلطة الدولة أكثر تركيزًا، واشتدّت قبضة السلطات الأمنيّة. وبينما يزعمون أنهم يدافعون عن الإصلاحات الليبراليّة، فقد قمع قادة البلاد تدريجيًّا أي همس من المعارضة أو الانتقاد. واليوم لم يبقَ مجتمع مدني مستقل، وحريّة التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيّات معدومة.

ومنذ عام 2014، قامت القسط برصد وتوثيق التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في السعوديّة بشكل وثيق: موجات واسعة من الاعتقالات التعسفيّة، والأحكام بالسجن لفترات طويلة بعد محاكمات جائرة بموجب أنظمة قمعيّة، وزيادة حادّة في عدد عمليّات الإعدام التي يتم تنفيذها، والتي غالبًا تستهدف أقليّة الشيعة في المملكة بتهم المشاركة في المظاهرات. كما لا تزال النساء يعشن كمواطنات من الدرجة الثانية في ظلّ منظومة ولاية الرجل القمعيّة، على الرغم من تخفيف بعض القيود.

وفي محاولة لتنويع اقتصاد السعوديّة الذي يعتمد على النفط، وفي مواجهة الانتقادات الدوليّة لسجل حقوق الإنسان المزري، ضخّت السلطات السعوديّة مبالغ ضخمة من المال في محاولة جعل المملكة أكثر جاذبيّة للأجانب كفرصة استثماريّة وكمقصد سياحي. كما وقد خفّفوا من الأعراف الاجتماعية المحافظة بشكل صارم في السابق، واشتروا حصصًا مهيمنة في رياضات عالميّة تحظى بشعبيّة كبيرة مثل كرة القدم والغولف، وسعوا إلى عرض صورة عالية التقنيّة ومستقبليّة من خلال مشاريع فخمة مثل مدينة نيوم العملاقة. ولكن على الرغم من التوقّعات اللامعة، فقد فشلوا في معالجة الحاجة الملحّة للإصلاحات السياسيّة والديمقراطيّة.

وسط القمع المتصاعد في السنوات الأخيرة، وانعدام الحريّة الخانق، غادرت أعداد متزايدة من المواطنين السعوديّين والمقيمين لفترة طويلة البلاد وطلبوا اللجوء في الخارج. وقد كان مؤسّس القسط، يحيى العسيري، من بين الذين أُجبروا على المغادرة إلى المهجر عندما تعرّض زملاؤه النشطاء وأصدقاؤه للاعتقال والمحاكمة في عام 2013 على خلفيّة المناقشة السلميّة والدعوة إلى الإصلاح. كما وظلّ البعض نشطين في المهجر، وأنشأوا منظّمات غير حكوميّة (القسط، المنظمة الأوروبيّة السعوديّة لحقوق الإنسان، الديوان الديمقراطي، ووسيلة إعلاميّة (صوت الناس) وحتى حزبًا سياسيًّا (حزب التجمّع الوطني(ناس)).

على الرغم من ذلك، لا يُعرف سوى القليل نسبيًّا عن هذه المجموعة المتنامية، وبصرف النظر عن ورقة بحثيّة ثاقبة من قبل الأستاذة الأكاديميّة المحترمة الدكتورة مضاوي الرشيد، وهي نفسها من السعوديين المقيمين في المهجر، فقد كُتب القليل عن التحدّيات التي يواجهونها، بما في ذلك أشكال مختلفة من القمع العابر للحدود الوطنيّة والانتهاكات عبر الإنترنت من قبل عملاء السلطات السعوديّة. كما أنهم وفي معظم الحالات يتم فصلهم عن عائلاتهم، حيث يُمنع الكثير منهم من مغادرة السعوديّة بسبب قرارات حظر السفر التعسفيّة.

الدراسة الاستقصائيّة:
"السعوديّون والمقيمون في المهجر"

تستند هذه الإحاطة إلى نتائج دراسة استقصائيّة سريّة عبر الإنترنت بعنوان "السعوديّون والمقيمون في المهجر"، والتي أعدّتها القسط في أواخر عام 2023 ووزّعتها بشكل خاص في أوائل عام 2024 على شبكة واسعة من المواطنين السعوديّين والمقيمين السابقين لفترة طويلة في السعوديّة الذين يعيشون الآن في المهجر. ولكي يكونوا مؤهّلين للمشاركة، كان يتعيّن على المستجيبين أن يكونوا قد تجاوزوا 18 عامًا، وأن يكونوا سعوديّين مقيمين في المهجر، وأن يشعروا بعدم الأمان للعودة إلى السعوديّة. كما أُجريت الدراسة الاستقصائيّة وتمت معالجة الإجابات باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، حيث أتيحت الفرصة للمستجيبين بالمشاركة بأي من اللغتين. وقد استجاب ما مجموعه 100 فردًا للدراسة الاستقصائيّة من أصل أكثر من 200 شخص تم الاتصال بهم، وأكمل 67 منهم - 57 سعوديًّا وخمسة من المقيمين السابقين لفترة طويلة، والباقي لم يُحدّد - الدراسة جزئيًّا أو كليًّا.

وعلى الرغم من أنّ حجم عيّنة الدراسة الاستقصائيّة كان صغيرًا نسبيًّا، إلا أنّ معدل الاستجابة كان مثيرًا للإعجاب، خاصّة إذا أخذ المرء في الاعتبار المخاطر التي يدركها الكثيرون بالمشاركة. وقد أشار بعض الذين رفضوا المشاركة، عند سؤالهم عن السبب، إلى مخاوف تتعلّق بالأمن الرقمي وخشية من أن تقع بياناتهم الشخصيّة في أيدي السلطات السعوديّة، والتي قد تعاقبهم بعد ذلك بطريقة ما، أو تعتقل أفراد عائلاتهم الذين لا يزالون يعيشون في المملكة بشكل تعسّفي، أو تحظرهم من السفر إلى الخارج. وفي ضوء هذه الخلفيّة، اتبع باحثو القسط نهجًا صارمًا تجاه المسؤوليّات الأخلاقيّة التي ينطوي عليها إجراء مثل هذا المشروع، ليس فقط في عمليّات الخصوصيّة وحماية البيانات الخاصّة بهم، ولكن أيضًا في تواصلهم مع المشاركين في كل مرحلة، وفي صياغة الاستبيان.

أ. النتائج

1. ما الذي نعرفه عن المواطنين والمقيمين السعوديّين الذين استجابوا للدراسة الاستقصائيّة؟

على الرغم من أن حجم عيّنة الدراسة كان صغيرًا جدًا بحيث لا نستطيع الحكم على مدى تمثيلها لإجمالي عدد المهاجرين السعوديّين، إلا أنه كان كبيرًا ومتنوّعًا بدرجة كافية لتقديم نظرة عامة مفيدة عن المغتربين السعوديّين. وقد تمّ تحديد نسبة عالية (46%) كلاجئين أو طالبي لجوء.

وقد تراوحت أعمار المستجيبين بشكل أساسي بين 18 و49 عامًا، مع وجود عدد قليل منهم في الستينيّات. كما ومن بين الذين أبدوا استعدادهم للكشف عن جنسهم، فقد ورد توازن بين الذكور والإناث. أما بالنسبة إلى من أبدوا استعدادهم للكشف عن توجّههم الجنسي، فكانت النسبة بين المغايرين جنسيًّا وأفراد مجتمع الميم حوالي 3: 1. كما وقد كان أكثر من نصف المشاركين (51%) عازبين أو مطلّقين، بينما كان ربعهم متزوجين والباقي - بصرف النظر عن قلّة ممن كانوا "على علاقة" - لم يرغبوا في الإفصاح عن حالتهم الاجتماعيّة. وكمجموعة، كان المستجيبون متعلّمين جيّدًا بشكل عام، حيث التحق 72% منهم بالجامعة، وجاءوا من مجموعة واسعة من الخلفيّات المهنيّة والوظيفيّة.

عند سؤالهم عن خلفيّاتهم الدينيّة، صرّح الغالبية بأنهم مسلمون، ومعظمهم من المسلمين السنّة. ومع ذلك، عرّفت أقليّة كبيرة على أنفسهم بالشيعة، بل إن عددًا أكبر قالوا إنهم لا ينتمون لأي ديانة. كما عرّف أفراد أنفسهم بأنّهم "ملحدون"، أو "ملحدون لكن الخلفيّة العائليّة شيعيّة"، أو "مسلمون صوفيّون"، أو "من أب شيعي وأم سنيّة".

وقد جاء المشاركون من معظم مناطق المملكة، ولا سيّما الرياض ومكّة المكرّمة والمنطقة الشرقيّة ذات الأغلبيّة الشيعيّة، كما أفاد أكثر من ثلث المستجيبين أنهم يعيشون في المهجر لفترة تتجاوز عشر سنوات.

النتائج الديموغرافيّة بالتفصيل: طُلب من المشاركين الإجابة عن عمرهم وجنسهم وتوجّههم الجنسي وحالتهم الاجتماعيّة ودينهم ومنطقتهم الأصليّة في السعوديّة ومستوى تعليمهم ومهنتهم السابقة ووضعهم القانوني في بلدهم المضيف. وقد أثبتوا أنهم مجموعة متنوّعة، كما هو موضّح أدناه، مما يعكس التنوّع الديموغرافي للسعوديّة نفسها.

ما هي فئتك العمريّة؟

29 - 18	39 - 30	49 - 40	59 - 50	60+	أُفضّل عدم الإفصاح
31%	31%	27%	0	3%	8%

ما هو جنسك؟

ذكر	أنثى	أُفضّل عدم الإفصاح
43%	45%	12%

ما هو توجّهك الجنسي؟

مغاير(ة) جنسيًّا	مثلي/مثليّة	ثنائي(ة) الميل	غير ذلك	أُفضّل عدم الإفصاح
62%	6%	7.5%	7.5%	17%

تمت دعوة أولئك الذين أجابوا بـ "غير ذلك" على السؤال المتعلّق بالتوجه الجنسي لتقديم تفاصيل محدّدة؛ وشملت الإجابات "عابر(ة)"، "رجل عابر"، و"عادي(ة)".

ما هي حالتك الاجتماعية؟

أعزب (عزباء)	متزوّج(ة)	في علاقة	مطلّق(ة)	أرمل(ة)، منفصل(ة)، غير ذلك	لا إجابة
43.5%	25%	6%	7.5%	0%	18%

ما هي خلفيّتك الدينيّة؟

مسلم/ة (سني/ة)	مسلم/ة (شيعي/ة)	غير ذلك	لا ديانة	أُفضّل عدم الإفصاح
45%	9%	7.5%	22%	16.5%

من أي منطقة (محافظة) في السعوديّة أتيت؟

الرياض	مكّة المكرّمة	المنطقة الشرقيّة	غير ذلك (سبع محافظات أخرى مذكورة)	لا إجابة
36%	18%	18%	15%	13%

طُلب من المقيمين السابقين غير السعوديين لفترة طويلة تسمية بلدهم الأصلي؛ وقد أجاب أقلّ من نصفهم على هذا السؤال، لكن تم ذكر السودان والولايات المتّحدة. كما سُئلوا عن المدّة التي قضوها في السعوديّة؛ ومرّة أخرى، أجاب أقلّ من نصفهم، وتراوحت إجاباتهم بين ثماني إلى 40 سنة، بمتوسط يزيد قليلًا عن 21 سنة. كما أجاب اثنان من السعوديّين على سؤال حول الوقت الذي أمضوه في المملكة، قائلين على التوالي "36 سنة" و "تقريبًا كل حياتي، باستثناء خمس سنوات".

ما هي أعلى درجة أو مستوى تعليمي أكملته؟

ثانوي	جامعي	أُفضّل عدم الإفصاح
15%	72%	13%

هل كنت تعمل(ين) في السعوديّة؟

نعم	لا	لا إجابة
57%	28%	15%

أفاد أولئك الذين ذكروا أنهم كانوا يعملون في السعوديّة عن مجموعة واسعة من المهن والوظائف، بدءًا من التجارة والتعليم والإدارة والتصنيع والبناء والرعاية الاجتماعيّة والصحيّة والأعمال المصرفيّة والماليّة، وصولًا إلى العمل في الصحافة والقانون والقطاع العسكري والنشاط في مجال حقوق الإنسان.

ما هو وضعك القانوني الحالي (في بلدك المضيف)؟

طالب(ة) لجوء	لاجئ(ة)	مقيم(ة) مؤقت(ة)	مقيم(ة) دائم(ة)	مواطن(ة) متجنّس(ة)	غير ذلك	أُفضّل عدم الإفصاح
23%	23%	1.5%	18.5%	17%	5%	12%

منذ متى وأنت تعيش(ين) في المهجر؟

أقلّ من سنة	1 - 5 سنوات	5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	لا إجابة
14%	26%	15.5%	29%	15.5%

2. ما هي أسباب مغادرتهم لبلدهم الأصلي؟

غادر المشاركون في الدراسة الاستقصائيّة السعوديّة لأسباب متنوّعة - وفي الغالب لأسباب متعدّدة - لكن أكثر الأسباب التي تكرّر ذكرها كانت انعدام الحريّة والشعور بالضعف بسبب نشاطهم أو نشاط أفراد عائلاتهم، أو بسبب توجّههم الجنسي. كما أشارت نسبة مرتفعة بشكل مفاجئ إلى العنف الأسري، وفي مكان آخر من الدراسة الاستقصائيّة أصبح واضحًا أن فشل النظام القانوني السعودي، وحتى خدمات العنف الأسري المتخصّصة، في توفير الحماية هو ما دفع بالضحايا إلى البحث عن الأمان في الخارج.

وقد جرى تناول هذه المواضيع بتوسّع حيث سُئل المشاركون عما إذا كانوا قد طلبوا المساعدة بشأن مشاكلهم من الهيئات الرسميّة قبل مغادرة المملكة. وقد قام ما يقرب من ربعهم بذلك، إلا أنّ نصفهم لم يتلقّوا أي رد، ولم يبلغ أي منهم عن أي ارتياح.

بالمقابل، ذكر عدد قليل نسبيًّا الصعوبات الاقتصاديّة كسبب لمغادرة البلاد، وكان معظمهم، كما ورد في القسم السابق، يعملون في السعوديّة.

كما اعتقدت الغالبيّة العظمى أنهم لن يكونوا آمنين إذا ما عادوا إلى السعوديّة، حتى ولو قدّمت لهم السلطات ضمانات بالسلامة.

ما هو سبب مغادرتك للسعوديّة؟

(بإمكان المشاركين اختيار أكثر من سبب واحد، وقد اختار من استجابوا متوسّطًا قدره 2.25 لكل منهم)

انعدام الحريّة السياسيّة	63%
انعدام الحريّة الدينيّة	49%
تم استهدافي/شعرت بعدم الأمان بسبب توجّهي الجنسي	20%
تم استهدافي/شعرت بعدم الأمان بسبب نشاط قريبي	17%
العنف الأسري	25%
المشاكل الزوجيّة	2%
التعرّض إلى التمييز (على سبيل المثال في العمل أو الصحّة)	20%
الصعوبات الاقتصاديّة	8%
غير ذلك (يُرجى التحديد)	22%

وشملت فئة "غير ذلك" عددًا قليلًا ممن سافروا للخارج بغية الدراسة، أو ممن أشاروا إلى اضطراب الهويّة الجنسيّة، لكن معظم المشاركين ضمن فئة "غير ذلك" أشاروا إلى مخاوف بشأن سلامتهم بسبب نشاطهم السياسي أو في مجال حقوق الإنسان أو حقوق المرأة، أو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام. وشملت فئة "غير ذلك" عددًا قليلًا ممن سافروا للخارج بغية الدراسة، أو ممن أشاروا إلى اضطراب الهويّة الجنسيّة، لكن معظم المشاركين ضمن فئة "غير ذلك" أشاروا إلى مخاوف بشأن سلامتهم بسبب نشاطهم السياسي أو في مجال حقوق الإنسان أو حقوق المرأة، أو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام.

أثناء وجودك في السعوديّة، هل سبق وأن توجّهت إلى السلطات السعوديّة أو أي هيئة سعوديّة للحصول على الحماية أو المساعدة؟

نعم	لا	أُفضّل عدم الإفصاح
27%	73%	0%

إذا كانت الإجابة بنعم، فبمن اتصلت؟ (اختر/اختاري كل ما ينطبق)
(انظر/ي الإطار أدناه للحصول على أوصاف لهذه الهيئات)

هيئة حقوق الإنسان السعوديّة	41%
الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان	18%
رئاسة أمن الدولة	12%
جمعيّة خيريّة	12%
غير ذلك (يُرجى التحديد)	59%

ضمن فئة "غير ذلك"، تمت الإشارة إلى الشرطة عدّة مرات، بالإضافة إلى مركز الإبلاغ عن العنف الأسري، والديوان الملكي، ووزارة الشؤون الاجتماعيّة، والمكتب الحكومي المحلّي للمستجيب، والسفارة الأمريكيّة.

هيئة حقوق الإنسان السعوديّة
إنّ هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، التي تم تأسيسها في عام 2005، هي المسؤولة رسميًّا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلاد، بما في ذلك معالجة شكاوى حقوق الإنسان، والمشاركة في الأعمال التشريعيّة، ومراقبة مراكز الاحتجاز.

الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان
هيئة حكوميّة أخرى تمّ إنشاؤها رسميًّا، في عام 2004، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

رئاسة أمن الدولة
تم إنشاء رئاسة أمن الدولة في عام 2017 من خلال دمج مكافحة الإرهاب وأجهزة المخابرات الداخليّة تحت قيادة واحدة، وتقديم التقارير إلى الملك.

الديوان الملكي
يعمل كحلقة وصل بين الملك والهيئات الحكوميّة، ويوفر قناة يمكن للمواطنين من خلالها رفع الشكاوى.

مركز الإبلاغ عن العنف الأسري
خدمة هاتفيّة مجانيّة عبر الإنترنت تقدّمها وزارة الشؤون الاجتماعيّة والموارد البشريّة، لتقديم المساعدة والحماية.

هل تلقيت أي رد من السلطات؟

نعم	لا
50%	50%

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل كانت إجابتهم مفيدة؟

نعم	لا
0%	100%

هنا، تتحدّث الأرقام عن نفسها، ولكنها اقترنت بعدد من التعليقات الصادقة والمستنيرة من السعوديّين في المهجر الذين شملتهم الدراسة الاستقصائيّة. على سبيل المثال:

"تم تجاهل بلاغي بالعنف الاسري".

"اتصلت ذات مره بحقوق الانسان وللأسف تم اخبار المعتدين علي وهذا ماجعل الموقف اصعب اكثر".

"بسبب تجارب اصدقاء كنت اعرف انه راح تتواصل الجهات الحكومية مع عائلتي، ولهذا السبب ماكان احد من خياراتي".

"تم الإبلاغ عني كهاربة من المنزل من قبل ولي أمري (زوج أمي). وحتى المحاكم لا تساعد في هذه الحالة... كنت أعلم أنه إذا اتصلت بالشرطة، فسيتصلون بولي أمري ويعيدوني إليه".

النساء اللواتي "تهربنَ من منازلهنَّ"

وفقًا لمنظومة ولاية الرجل، تُلزم النساء قانونًا بـ "طاعة" أفراد الأسرة الذكور، وإذا اخترنَ مغادرة منزل العائلة، يمكن الإبلاغ عنهنَّ للسلطات باعتبارهنَّ أظهرنَ العصيان عن طريق "الهروب". وغالبًا ما تتعاون الشرطة مع الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن لإعادة المرأة إلى المنزل قسرًا بغض النظر عن أي إساءة ربما تكون قد تعرّضت لها على أيديهم. كما يمكن معاقبتها بالاحتجاز في ما يسمى بـ "دور الرعاية للنساء" - راجع إحاطتنا وكذلك تقريرنا عن السجون ومراكز الاحتجاز في السعوديّة (الصفحات 43-40).

"انا كوير لا استطيع اللجوء للسلطات لا نملك هذا الامتياز".

"لا أعرف أي هيئة سعوديّة تستطيع حماية الناس من التمييز".

"اتعرض لتهديد مستمر من والدي بسبب شكوكه في تصرفاتي ولا استطيع طلب الحماية لعدم اعتراف القانون بحقي من الاساس ووجود علاقات قوية لابي بالجهات الحكومية".

"رفضت التعامل مع الطلب حتى أذهب إلى مركز الشرطة في المنطقة لكني لم أستطيع لأني كنت أعمل في منطقة مختلفة خلال أيام الأسبوع وفي عطلة نهاية الأسبوع لا يعمل قسم الشرطة المختص".

"تم التواصل مع الشرطة والنيابة ووزارة الداخلية والديوان الملكي دون ايجاد حل بل وجدنا محاولة استدراج للعودة".

"تجاهل المشكلة وإجابتهم برد واحد عند عودتك وإلقاء القبض عليك سنخبركم".

"تم اخبار المعتدين وتنبيههم بأنه ماعملوه خطأ بدون تقدير واضح وبدون حمايه او علاج مما خلفوه لي من حروق جسديه واعتداءات نفسية".

"في البداية قوبلت شكواي باستقصاء و التشكيك في الضحية ومن ثم التساؤل في حال كان المعنف تحت تاثير المخدرات او الكحول ومن ثم قوبلت بالرد انهم لا يستطيعون التدخل الا في حال تعرضت الضحيه لاذى شديد تسبب في ادخالها للمستشفى بسبب اداة حاده وما الى ذلك .. في واقعي تعرضت للتهديد تحت السلاح و الضرب المبرح رغم وجود اثار في الوجه من جروح وكدمات ولكن لعدم توفر تقرير طبي لم يتم الرد علي بعد ذلك".

هل تعتقدين أنك ستكونين بأمان إذا عدتِ إلى السعوديّة الآن؟

نعم	لا
6.5%	93.5%

إذا وعدتكِ السلطات السعوديّة بالأمان، فهل ستثقين بهم؟

نعم	لا
3%	97%

كشفت تعليقات المستجيبات عن مشاعر تتراوح بين الحذر الشديد إلى القناعة التامة بأنّ العودة إلى السعوديّة، حتى لو كانت لزيارة قصيرة، ستكون لها عواقب وخيمة، خاصة إذا كنَّ قد انتقدنَ في السابق سياسات السلطات أو انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شعر البعض بأنهنَّ عرضة بشدة لقمع محتمل من قبل السلطات، بينما خاف البعض الآخر من العقاب من عائلاتهنَّ أنفسهنَّ، وخاصّة الآباء والأولياء (الذكور). كما وقالت عدّة مشاركات أنّ المملكة ليس لديها قوانين تضمن حقوق الناس وحريّاتهم أو تحميهم من العنف الأسري.

وفيما يلي بعض الأمثلة على المخاوف والشكوك التي أعربنَ عنها:

"انا على يقين انني لن اشعر بالامان هناك، ربما لايتم اعتقالي ولكن سأكون تحت شعور التهديد والابتزاز وتقيد الحرية بصورة دائمة".

"بصفتي من القطيف [في المنطقة الشرقيّة]، يُنظر إلينا دائمًا على أنّنا مجرمون حتى يثبت العكس. وأنا واثقة من أنه سيتم استجوابي إذا عدت، مع احتمال كبير بسجني".

"ساتعرض للاعتقال الفوري بسبب ظهوري بهويتي واعلان تركي للدين وانتقاد سياسات الحكومة وملاحقة".

"بالتأكيد اعدام".

"اسمي اصبح من المطلوبين حسب ما وصل الي، و حسب اختراقات الحكومة المتواصلة لهواتف".

"يمكنني الذهاب والعودة، حيث ليس لدي أي قضيّة جنائيّة بحقّي (على حدّ علمي)، لكنني لن أعود للعيش هناك".

ومجدّدًا، كشفت التعليقات الإضافيّة على هذه الأسئلة عن تقييم قاسٍ للوضع كما يراه السعوديّون في المهجر. على سبيل المثال:

"الحكومة السعودية لها تاريخ مشهود في القبض و تقييد حركة العديد من وعدتهم بالأمن".

"لا يمكن الوثوق بحكومة مجرمة لا يوجد لها رادع لا ديني و لا قانوني و لا اخلاقي".

"السعودية لا تفي بعهودها".

"السلطات السعودية لاتفهم الا لغة الضغط والقوة".

"ممكن الوثوق بهم فقط في حالة الإفراج عن جميع معتقلي الرأي وسن قوانين للحماية".

"تم التنكيل بالعديد من المهاجرين و ابتزازهم من اجل التطبيل".

قضيّة سلمى الشهاب

من المحتمل أن يكون العديد من المستجيبين في الدراسة الاستقصائيّة على علم بقضيّة سلمى الشهاب، طالبة الدكتوراه البالغة من العمر 34 عامًا في جامعة ليدز بالمملكة المتحدة. وفي عام 2021، عندما عادت إلى السعوديّة لزيارة عائلتها، تم اعتقالها واستجوابها لعدّة أشهر، ومحاكمتها في محكمة الإرهاب بالمملكة، وحُكم عليها في النهاية بالسجن لمدّة 27 عامًا على خلفيّة نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم حقوق المرأة والمدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان المحتجزين. كما تشير قضيّتها، وغيرها من القضايا المماثلة، بقوّة إلى أن مخاوف المهاجرين السعوديّين بشأن سلامتهم قد تكون في كثير من الأحيان مبرّرة تمامًا.

3. ما هي تجاربهم في العيش بالخارج؟

طُلب من المشاركين التحدّث عن الصعوبات التي واجهوها في العيش بالخارج، سواء في حياتهم الشخصيّة أو فيما يتعلّق بوضعهم القانوني وآفاق حياتهم المهنيّة. كما وردت أسئلة إضافيّة حول صحّتهم وأفراد عائلاتهم المقرّبين العقليّة.

ما هي التحدّيات التي واجهتها منذ مغادرة السعوديّة؟ اختر/اختاري كل ما ينطبق (اختار المستجيبون متوسّطًا قدره 4.44 تحدّيًا لكل منهم)

العثور على سكن ميسور التكلفة	34%
العثور على عمل	39%
حواجز اللغة وصعوبة التواصل	25%
العنصريّة والتمييز	15%
نقص الدعم الاجتماعي	29%
تأثير انقطاع التعليم/الدراسة	22%
نقص الدعم القانوني والتوجيه في البلد المضيف	24%
عدم التواصل مع العائلة	32%
مشكلات الصحّة العقليّة، مثل الاكتئاب أو اضطراب ما بعد الصدمة	47%

الصعوبات الماليّة	53%
الشعور بعدم الأمان في الإقامة (في انتظار اتخاذ قرار بشأن طلب اللجوء)	31%
التسلّط الإلكتروني/المضايقة من المتصيّدين عبر الإنترنت	34%
المراقبة الإلكترونيّة	44%
غير ذلك (يُرجى التحديد)	8%
لا شيء مما سبق	7%

وقد شملت المشاكل ضمن فئة "غير ذلك" التي ذُكرت "المستثمرين المزيّفين"، ومشاكل تتعلّق بوثائق السفر، والقلق المستمر حيال التهديدات المحتملة من ولي الأمر الذي لا يزال في السعوديّة.

على الرغم من أنّ العنصريّة والتمييز وحواجز اللغة وصعوبة التواصل كانت تمثّل تحدّيات بالنسبة للمغتربين السعوديّين، إلا أنها كانت أقل إشكاليّة بشكل ملحوظ مقارنة بالصعوبات الماليّة ومشكلات الصحّة العقليّة التي يواجهونها. وعلى الرغم من الصورة الثريّة التي تُعرف بها السعودية ومواطنيها، إلا أن العديد من السعوديّين المقيمين في المهجر الذين ربما كان لديهم سابقًا وظائف ذات رواتب عالية وأنماط حياة مريحة، يجدون أنفسهم الآن بلا عمل، أو حتى تصاريح عمل، وقد يتم تجميد حساباتهم المصرفيّة السعوديّة من قبل السلطات، مما يحرمهم من الوصول إلى أموالهم الخاصّة. كما شكّلت المراقبة الإلكترونيّة والمضايقات من المتصيّدين عبر الإنترنت قضايا مهمّة للعديد من السعوديّين المقيمين في المهجر.

ما هو وضعك الوظيفي الحالي؟

موظف/ة (بدوام كامل)	32%
موظف/ة (بدوام جزئي)	5%
عامل/ة لحسابي الخاص	8%
عاطل/ة عن العمل، ولكن أدرس حاليًّا	11%
عاطل/ة عن العمل، ولكن أملك تصريح عمل	14%
عاطل/ة عن العمل ولا أملك تصريح عمل	15%
لا إجابة	15%

أفاد ما يقرب من نصف المستجيبين بأنهم يعملون، بدوام جزئي على الأقلّ أو لحسابهم الخاص، في مجموعة واسعة من الوظائف المهنيّة بشكل رئيسي، وذلك في قطاعات مثل الماليّة والرعاية الصحيّة وتكنولوجيا المعلومات والإعلام والتعليم أو البحث. وأشارت أقليّة ملحوظة (26%) إلى أنّ عملهم الحالي لا يمت بصلة إلى عملهم السابق في السعوديّة، بينما ذكر 32% أنّ لديهم وظائف مرتبطة جزئيًّا على الأقلّ بمجال دراستهم.

هل عانيت أنت أو أي من أفراد عائلتك المقرّبين من أي مما يلي؟

حالات الصحّة العقليّة، حسب تشخيص أخصّائي	33%
مشاكل الإدمان، بما في ذلك إدمان الكحول وتعاطي المخدرات	6%
المحاكمة بتهمة خرق القانون، سواء في بلدك الأصلي أو في بلدك المضيف	9%

كانت أكثر مشكلات الصحّة العقليّة ذكرًا هي الاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، والقلق. كما ذكر عدد قليل من المستجيبين اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة، والاضطراب ثنائي القطب، واضطراب الهوية الجنسيّة، ومشاكل النوم. وكانت الحالات الوحيدة التي تم فيها توضيح انتهاك القانون في قسم التعليقات متعلّقة بالنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي في السعوديّة. على سبيل المثال، تمت محاكمة أحد المستجيبين على خلفيّة "التغريد ولكن تم إسقاط جميع [التهم]"، في حين تمت محاكمة آخر بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتيّة على خلفيّة نشاطه على تويتر.

هل ما زلت على تواصل مع أصدقائك وعائلتك في السعوديّة؟

الأصدقاء	نعم	43%	العائلة	نعم	38%
	إلى حدّ ما	17%		إلى حدّ ما	21%
	لا	24%		لا	29%
	أُفضّل عدم الإفصاح	16%		أُفضّل عدم الإفصاح	12%

هل تشعر(ين) بارتباط مع السعوديّين الآخرين المقيمين في الخارج؟

نعم	67%
لا	16%
أُفضّل عدم الإفصاح	17%

إذا كانت الإجابة نعم، فإلى أي مدى تشعر(ين) بالارتباط مع السعوديّين الآخرين المقيمين في الخارج؟

السعوديّون هم دائرتي الاجتماعيّة الرئيسيّة	17%
لدي بعض المعارف من السعوديّين	42%
غير مرتبط(ة) بشكل جيّد	17%
أتجنّبهم	5%
أُفضّل عدم الإفصاح	19%

هل شاركت في أي أنشطة اجتماعيّة أو سياسيّة تتعلّق بالسعوديّة أثناء إقامتك في المهجر؟

نعم	لا	أُفضّل عدم الإفصاح
67%	24%	9%

أعرب العديد من المستجيبين عن تحفظاتهم بشأن مقابلة المغتربين السعوديّين الآخرين، وأشاروا إلى أنّ الناس غادروا السعوديّة لأسباب مختلفة ولديهم آراء وقيم مختلفة. فقد أصبح البعض أكثر حذرًا من زملائهم السعوديّين في المهجر بعد تجارب سيّئة في الماضي، بينما ظلّ البعض الآخر على استعداد للتعاون في المجالات التي تتوافق فيها أهدافهم.

"نوعا ما، حسب نوعية الشخص ولطافته وفكره وطيبته".

"غالبًا اشعر بالخوف".

"بعد ما تعرضت له من اذى من بعض النساء السعوديات في المهجر و للاسف التحرش من قبل بعض الذكور".

"لا أعتقد أن كل معارض هو مؤمن حقيقي بالديمقراطية والمشاركة الوطنية".

"البعض منهم... أشعر أنهم يحاولون التلاعب أو السيطرة تحت راية مجموعة معيّنة".

انخرط عدد من المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة في النشاط السياسي أثناء وجودهم في الخارج، بما في ذلك المظاهرات وحضور مؤتمرات حقوق الإنسان والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. كما شارك البعض في أعمال منسّقة، بينما تابع آخرون حملاتهم الخاصّة، مع أو بدون مساعدة ومشورة من مغتربين سعوديّين آخرين.

4. ما هي آراؤهم حول الوضع الحالي في السعوديّة؟

طُرح على المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة عدّة أسئلة حول آرائهم حيال التغييرات الأخيرة في السعوديّة، مثل برنامج التحول الاقتصادي رؤية 2030 الذي يقوده ولي العهد محمد بن سلمان، واستضافة الفعاليّات الثقافيّة والرياضيّة الدوليّة الكبرى، وحالة حقوق الإنسان والحريّات المدنيّة. وربما لم يكن من المفاجئ أن تكون إجاباتهم سلبيّة بشكل كبير. بدءًا بحقوق الإنسان:

هل ترى/ترين مشكلة في حالة حقوق الإنسان في السعوديّة؟

نعم	لا	لا أعلم	أُفضّل عدم الإفصاح
91.5%	3.5%	0%	5%

علّق أفراد من المستجيبين غياب دستور؛ وانعدام المشاركة الشعبيّة والمجتمع المدني والحريّات السياسيّة والفكريّة؛ والسلطة المطلقة التي يتمتّع بها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. كما أشاروا إلى التعذيب، وأشكال مختلفة من التمييز، والعمل بعقوبة الإعدام. ولكن علّق أحدهم قائلًا إن الوضع "هو نفسه في قطر والإمارات والمنطقة بأسرها".

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تعتقد/ين أنّ القيادة السياسيّة الحاليّة تعمل على معالجة القضايا؟

نعم	لا	ربما	لا إجابة
2%	84%	9%	5%

وقد أعرب المستجيبون عن الكثير من السخرية تجاه برنامج الإصلاح الحكومي:

"بل هي من أوصلت الأمر لهذا السوء وبشكل متعمد".

"قد يعملون على بعض القضايا، لكن يبدو أن الاستعجال والاهتمام ينصب على الأمور التي تُحسّن "صورة الحكومة مقارنةً برفاهية الشعب الفعليّة".

"إذا اردنا الحديث عن المواطن فهو آخر اهتمامات الحكومة و بالتالي في عرفها الظالم لا يوجد لدى المواطنين اي حقوق".

"تعمل على تغطية الانتهاكات بدل معالجتها".

"معالجة القضايا الحقوقية ليست من أولويات الحكومة، بل ترى أن التحدث فيها ينال من هيبة الحكومة ".

"السعودية تسير للأسفل في مجال الحريات السياسية والفكرية، ولا يوجد بصيص أمل في الأفق أن الأوضاع ستتحسن قريبا".

هل تعتقد/ين أن رؤية 2030 السعوديّة تُحدث إصلاحًا في مجال حقوق الإنسان والاقتصاد في السعوديّة؟

نعم	لا	لا إجابة
2%	86%	12%

علق عدد من المستجيبين بأنّ رؤية 2030 تركّز على التحول الاقتصادي مع التشديد على جذب الاستثمارات الأجنبيّة والسيّاح، ورأى البعض أنها لا تعالج أو تبالي بقضايا حقوق الإنسان. كما وصفها البعض بأنها "تبييض للصورة"، أو "خدعة"، أو "بريق إعلامي دون حقوق سياسيّة"، أو حتى "وسيلة لتخدير الناس وسرقة أموالهم".

ما هو شعورك تجاه الفعاليّات الثقافيّة والرياضيّة الدوليّة مثل إكسبو 2030 الرياض وكأس العالم 2034 التي تستضيفها السعوديّة؟

فخور(ة)	3%
غير سعيد(ة)	33%
مشاعر مختلطة	32%
غير مبال(ية)	20%
لا إجابة	12%

رأى العديد من المستجيبين أن الفعاليّات إيجابيّة في حد ذاتها، إلا أنهم كانوا متشكّكين في استخدام السلطات لها لصرف الانتباه عن المشاكل الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة المستمرّة في المملكة، ومرة أخرى، للتستّر على انتهاكات حقوق الإنسان. كما شكّك العديد منهم في أولويّات الإنفاق التي تتبعها السلطات، حيث جادل أحدهم بأنّ الأموال الضخمة التي تُنفق على الرياضة والترفيه يُفضّل توجيهها إلى مجالات الرعاية الصحيّة والتعليم ودعم العاطلين عن العمل والأسر ذات الدخل المحدود. وقد اقترح أحد المستجيبين أنه بدلًا من انتقاد مثل هذه الفعاليّات، يمكن للمنظّمات غير الحكوميّة السعوديّة في الخارج أن تحاول إيجاد طريقة للتدقيق في الأشخاص المشاركين، أو طلب مرافقتهم إلى السعوديّة.

هل تعتقد/ين أن السعوديّة تحتاج إلى شكل من أشكال التحوّل الديمقراطي؟

نعم	لا	لا أعلم/أفضّل عدم الإفصاح
90%	3	7%

إذا كانت الإجابة بنعم، فهل أنت على علم بأي حركة مدنيّة قائمة في السعوديّة تعمل من أجل دولة ديمقراطيّة؟ (نسبة من أجابوا على هذا السؤال)

نعم	لا
40%	60%

أشار بعض المستجيبين إلى معرفتهم بجمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة السابقة، والتي حازت على عدّة جوائز دوليّة تقديرًا لعملها الشجاع والرائد، إلا أنها أُغلقت من قبل السلطات السعودية في عام 2013. كما ذكر أحدهم جمعيّة خيرية تعمل مع النساء والأطفال ضحايا العنف. وقد أشار العديد من المستجيبين إلى الطريقة التي قمعت بها السلطات تدريجيًّا أي نوع من أنواع النشاط السياسي والحقوقي.

جمعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة في السعوديّة (حسم)

أسست جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) في أكتوبر 2009 بهدف تكريس حقوق الإنسان المدنيّة والسياسيّة لكافة المواطنين في السعوديّة، ودعت سلميًّا لتأسيس ملكيّة دستوريّة في البلاد مع برلمان منتخب كامل الصلاحيات وقضاء مستقل يضمن حقوق المحاكمة العادلة. كما وثّقت الجمعية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، وساعدت الضحايا على تقديم شكاوى قانونيّة ضدّ المسؤولين المتورطين فيها، وشاركت معلومات مع منظّمات غير حكوميّة دوليّة ومع إجراءات الأمم المتحدة المعنيّة. كما لم تكتف السلطات السعوديّة برفض التصريح للجمعيّة، بل قامت بحظرها كمنظّمة رسميًّا سنة 2013، وأحالت كافة أعضائها الأحد عشر للمحاكمة، حيث تعرّضوا للمضايقات والممارسات العقابيّة بسبب نشاطهم الحقوقي وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

هل تعتقد/ين أنّ النشطاء السعوديين المقيمين في الخارج يمكن أن يؤثروا على بناء الديمقراطيّة في السعوديّة؟

نعم	لا	لا أعلم	أفضّل عدم الإفصاح
59%	17%	19%	5%

أظهرت بعض التعليقات الواردة حول هذا السؤال اختلافات جوهريّة بين مفهوم الديمقراطيّة من وجهة نظر علمانيّة ومن وجهة نظر دينيّة. كما وجّه البعض انتقادات لطرق عمل بعض المعارضين كما سيتم مناقشته لاحقًا في هذا التقرير. ومع ذلك، عبّر البعض الآخر عن تفاؤلهم بالتأثير المحتمل الذي يمكن أن يحدثه السعوديّون في المهجر.

5. ما التغييرات التي يجب إجراؤها في السعوديّة قبل أن يفكّر السعوديّون في المهجر العودة؟

استكشف استبيان الدراسة الاستقصائيّة نوايا المشاركين وخططهم ومشاعرهم حيال احتمال عودتهم إلى السعوديّة في يوم من الأيام، والتغييرات التي يجب أن تحدث حتى يكونوا على استعداد أو يشعرون بالراحة للعودة.

هل تفكّر/ين بالعودة إلى السعوديّة في أي وقت من الأوقات؟

نعم	لا	لا أعلم	أفضّل عدم الإفصاح
14%	54%	29%	3%

إذا لم تكن/تكوني تفكر/ين بالعودة، فلماذا؟

عكست معظم الإجابات على هذا السؤال مخاوفًا تتعلّق بالسلامة الشخصيّة والخوف وعدم الثقة في الحكومة السعوديّة الحاليّة، والافتقار الملحوظ إلى الحماية القانونيّة للنساء والمثليّين والمثليّات ثنائيي الميل والعابرين والعابرات. وقد أعرب بعض المستجيبين عن كرههم للمجتمع السعودي والبلد بشكل عام، أو شعروا ببساطة أنهم استقروا في بلدهم الجديد وليس لديهم أي سبب للعودة، ربما باستثناء الزيارة.

إذا كانت الإجابة بنعم (تفكر/ين بالعودة إلى السعوديّة في وقت ما)، فما الخطوات (إن وجدت) التي اتخذتها للعودة؟

ذكرت قلة قليلة بأنها قامت بأي إجراءات ملموسة بشأن العودة. على سبيل المثال، قام شخص واحد بسحب طلب اللجوء الخاص به، واتصل آخر بالسلطات للحصول على ضمانات بعدم اعتقاله في حال زيارته للمملكة، بينما أراد شخص ثالث الحصول على جواز سفر أوروبي أولًا. أما البعض الآخر، فقالوا بأنهم يعملون على إحداث تغيير في النظام.

هل تعتقد/ين أنّ النشطاء السعوديين المقيمين في الخارج يمكن أن يؤثروا على بناء الديمقراطيّة في السعوديّة؟

الحريّة السياسيّة (بما في ذلك حرية تكوين الجمعيّات والتجمّع وحريّة التعبير على الإنترنت وخارجها) + تحوّل ديمقراطي وقضاء مستقل	91%
المساواة بين الجنسين	54%
تحسين فرص العمل وحقوق العمّال	68%
قبول مجتمع الميم	41%
غير ذلك (يُرجى التحديد)	21%

وشملت التغييرات ضمن فئة "غير ذلك" المرغوبة ما يلي: إلغاء منظومة ولاية الرجل وإقرار حماية قانونيّة ضد العنف؛ وحريّة المعتقد، بما في ذلك حريّة عدم اعتناق أي دين؛ و"إنهاء الاستغلال السياسي للإسلام"، حيث يتمتع الناس بالحق في تقرير المصير؛ وإلغاء العمل بعقوبة الإعدام؛ و" الاعتراف باضطراب الهوية الجنسيّة كحالة مرضيّة تتطلّب العلاج"، وإنهاء "الهيمنة الأجنبيّة" على صنع القرار السياسي.

أبدى معظم المشاركين اهتمامًا (55%) أو اهتمامًا محتملًا (26%) بلقاءات تجمعهم مع مغتربين سعوديّين آخرين لحضور فعاليّات تتعلق بالسعوديّة. وقد أشارت نسبة مماثلة من المشاركين باهتمامهم (50%) أو اهتمامهم المحتمل (19%) بالمشاركة في أنشطة متابعة بعد الدراسة الاستقصائيّة، مثل اجتماعات خاصّة، أو فعاليّات، أو بودكاست، أو مقابلات. بالإضافة إلى اللقاءات والأنشطة الإعلاميّة مثل البودكاست، أبدى البعض استعدادهم للمشاركة في مظاهرات واعتصامات واحتجاجات، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الأعمال المدنيّة والسياسيّة. وكانت القضايا الأساسيّة التي تثير قلقهم هي حريّة التعبير، وحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق مجتمع الميم، بالإضافة إلى القضايا الاقتصاديّة.

ب. المناقشة

إنّ المواقف الاجتماعيّة والآراء السياسيّة المتنوّعة، التي تميل إلى الليبراليّة، التي كُشِفَت بين أفراد العينة في الدراسة الاستقصائيّة، يجب إما أن تكون أكثر انتشارًا في السعوديّة مما يدركه المراقبون الخارجيون عادةً، أو أن تكشف تأثير تجارب المستجيبين في الخارج. تعتقد القسط أن الاحتمال الأول هو الأكثر ترجيحًا، حيث تتوافق نتائج الدراسة الاستقصائيّة إلى حدّ كبير مع الأبحاث والاستخبارات السابقة التي أجرتها القسط من مصادر ميدانيّة داخل السعوديّة، بالإضافة إلى القضايا التي تنشأ في عملها مع طالبي اللجوء السعوديّين في أوروبا وأمريكا الشماليّة. وبالتالي فإنها تعزّز بشكل كبير حجج القسط لإدخال تحسينات جذريّة على سجلّ المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتشير إلى أساس محتمل للدعوة الجماعيّة من قبل السعوديين في المهجر على نطاق أوسع.

وقد تكون نتائج الدراسة الاستقصائيّة منحرفة بشكل طفيف إلى حدّ ما بسبب أسلوب أخذ العينات المعتمد، حيث تم اختيار المشاركين إلى حد كبير من خلال مجموعات وشبكات المغتربين السعوديّين القائمة، على الرغم من أنّ الباحثين قد حرصوا على التواصل على أوسع نطاق ممكن، وعلى وجه الخصوص لضمان تمثيل متساوٍ للرجال والنساء. ومع ذلك، فإنّ الإجماع الكبير الذي ورد بين المستجيبين كان لافتًا - شيوع المخاوف المتعلّقة بسلامتهم؛ عدم الثقة الشديد بالسلطات السعوديّة؛ التضحيات الشخصيّة التي ترتّبت على قرار الفرار إلى الخارج، مثل تفكّك الأسرة؛ والأثر على صحّتهم العقليّة.

وتمثّلت بعض الموضوعات الرئيسيّة التي ظهرت من الدراسة الاستقصائيّة في:

انعدام الحرية التام في السعوديّة - حريّة التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيّات والحريات الدينيّة والسياسيّة

> *"يوجد انعدام كامل للحرية السياسية والفكرية، أما الحريات الأخرى فمساحتها خاضعة لرؤية الحكومة وليست مبنية على دستور".*

"قيود على كل شيء ، إذا لم تكن معي فأنت ضدي ليس الانتقاد فقط ، وجهة نظرك في موضوع ما كفيلة بسيل من التهم وربما الاعتقال بتهمة التحريض وو ...إلى آخره".

"رغم تحسن الوضع الاجتماعي بعض الشيء إلا أن الوضع الحقوقي ازداد سوء على جميع الأصعدة، غياب الشفافية وعدم المشاركة الشعبية في صنع القرار والمراقبة والمحاسبة وعدم تقنين القوانين وغياب الدستور وإطلاق يد مبس على جميع الصلاحيات والسلطات واستخدام القتل كعقوبة واستمرار التعذيب والتمييز بمختلف أنواعه وتقييد الحريات وغياب المجتمع المدني ...الخ في مختلف الحقوق والحريات".

"رغم أن الصورة التي يظهرونها بالانفتاح و التغيير إلا أن الحقوق الأصيلة لحرية التعبير و المظهر لا تزال مسلوبه".

كما أنّ هذا أمر أبلغت عنه القسط باستمرار، لا سيما قمع السلطات الروتيني لحريّة التعبير سواء عبر الإنترنت أو خارجه.

انتشار العنف الأسري، والعنف ضد المرأة بشكل عام، وتقاعس السلطات عن توفير الحماية القانونيّة للضحايا

"اتعرض لتهديد مستمر من والدي بسبب شكوكه في تصرفاتي ولا استطيع طلب الحماية لعدم اعتراف القانون بحقي من الأساس ووجود علاقات قوية لأبي بالجهات الحكومية".

"لا يوجد حماية ضمان للحماية من الحكومة الحال و في اي لحظة قد تكون عرضة للاعتقال التعسفي و لا يوجد أي ضمانات كافية لتحميني من ولي أمري و الذكور في عائلتي على وجه العموم".

"تم تجاهل بلاغي بالعنف الأسري".

"تم الإبلاغ عني كهاربة من المنزل من قبل ولي أمري (زوج أمي السعودي)... على الرغم من أنني مواطنة أمريكيّة المولد، إلا أنني كنت لا أزال خاضعة لمنظومة ولاية الرجل... وحتى المحاكم لا تساعد في هذه الحالة - فيجب على ولي الأمر أن يوافق على التخلي عن السيطرة. كما أنني كنت أعلم أنه إذا اتصلت بالشرطة، فسيتصلون بولي أمري ويعيدوني إليه. وبما أن زوج أمي لا يزال على قيد الحياة وعلى الأرض فهو يشكّل خطرًا مشروعًا على سلامتي إلى جانب شقيقيّ السعوديّين، اللذان لا شك أنهما سيسعيان للانتقام لنشاطي في مجال حقوق المرأة".

تمييز شديد على أساس الجنس والتوجّه الجنسي والدين (خاصة ضد طائفة الأقليّة الشيعيّة) أو عدم الانتماء إلى معتقد ديني

"لا أعرف أي هيئة سعوديّة تستطيع حماية الناس من التمييز. وقد لا يكون التمييز مكتوبًا بالقوانين ولكنه الواقع السائد".

"بصفتي من القطيف [في المنطقة الشرقيّة]، يُنظر إلينا دائمًا على أنّنا مجرمون حتى يثبت العكس. وأنا واثقة من أنه سيتم استجوابي إذا عدت، مع احتمال كبير بسجني".

"انا كوير لا اتملك الامتياز والحق بالرجوع...لا يمكنني الوثوق ما لم يتغير القانون ووضع قوانين حماية وبالوقت الحالي لا نملك الاعتراض بذلك حتى في وسط أطياف المعارضة لا نمتلك أي مساحة خاصة بنا . فئات مهمشة لكن نمتلك صوت وسنطالب بحريتنا وحقوقنا التاريخ الكويري مليء بالثورات وثورتنا مستمرة".

"لا أعتقد أن السعوديّة ستمنح حريّة التعبير أو المساواة بين مختلف الطبقات في المجتمع".

مخاوف واسعة النطاق على السلامة الشخصية، من الهيئات الحكوميّة وأفراد العائلة على حدّ سواء، كما يتّضح من العديد من التعليقات المقتبسة في قسم "النتائج"

انعدام عميق للثقة في السلطات السعوديّة، بما في ذلك المؤسّسات التي يُفترض بها تعزيز حقوق الإنسان وحماية الضحايا.

"إذا أردنا الحديث عن المواطن فهو آخر اهتمامات الحكومة و بالتالي في عرفها الظالم لا يوجد لدى المواطنين اي حقوق".

"لا يوجد اي حقوق للسعوديين و هيئة حقوق الإنسان ما هي إلا جاسوس للحكومة على المواطنين".

"اتصلت ذات مره بحقوق الإنسان وللأسف تم اخبار المعتدين علي وهذا ما جعل الموقف اصعب اكثر".

لقد وجدت القسط بشكل متكرّر أن الهيئة الرئيسيّة المكلفة بحماية حقوق الإنسان في البلاد، وهي هيئة حقوق الإنسان السعوديّة، تعمل بدلًا من ذلك كأداة للتستّر على انتهاكات السلطات السعوديّة. وكما ورد في تقرير صادر عن مجموعة منَا لحقوق الإنسان والمنظّمات غير الحكوميّة الشريكة، فقد تصرفت هيئة حقوق الإنسان السعوديّة بسوء نيّة بحقّ العديد من ضحايا التعذيب، ومن بينهم نشطاء حقوق المرأة الذين تعرّضوا للتعذيب والقاصرين الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

ملاحقة السلطات السعوديّة للمهاجرين واللاجئين السعوديّين من خلال المراقبة الإلكترونيّة والمضايقات عبر الإنترنت، والضغط على أقاربهم في المملكة

"اسمي اصبح من المطلوبين حسب ما وصل إلي، و حسب اختراقات الحكومة المتواصلة لهواتف".

هجمات الأمن السيبراني السعوديّة

في السنوات الأخيرة، امتدّ القمع السعودي الواسع النطاق بشكل متزايد إلى الفضاء الإلكتروني. وقد تم تسليح الإنترنت ليس فقط داخل البلاد ولكن أيضًا خارجها، حيث قامت السلطات بالتسلّل إلى شركات أجنبيّة واستخدامها للتجسّس والمراقبة الإلكترونيّة.

وفي نوفمبر 2019، وُجهت في الولايات المتحدة لموظفَين سابقَين لدى تويتر تهمةُ التجسس لصالح السلطات السعوديّة بوصولها إلى البيانات الخاصّة بمعارضين سعوديين باستخدام المنصّة، ويُعتقد أن هذا الانتهاك أفضى إلى اعتقال الناشط في المجال الإنساني عبدالرحمن السدحان وغيره.

وشملت إحدى القضايا المشهورة في هذا السياق قضية برنامج بيغاسوس التابع لمجموعة (إن إس أو) الإسرائيليّة. كما كشف عن تفاصيله تقرير "مشروع بيغاسوس" في يوليو 2021، استخدمت السلطات السعوديّة برنامج بيغاسوس التابع لمجموعة (إن إس أو) شديد التوغّل لإجراء هجمات سيبرانية ضدّ الناشطين الأبرياء في الخارج، في محاولة لجمع البيانات واستخراجها سرًّا. وكان ممن استهدفهم التجسس: مؤسّس منظمة القسط يحيى العسيري.

وفي ضوء هذه الهجمات والمراقبة للنشاط عبر الإنترنت، قد يجد السعوديّون والمقيمون العائدون إلى المملكة أنفسهم معرّضين لخطر فوري، وربما يكونون على قائمة مراقبة الوافدين لدى أجهزة الأمن في المطار.

- مستويات عالية من اعتلال الصحّة العقليّة والصدمات واضطراب ما بعد الصدمة بين المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة وأفراد عائلاتهم

- تشكيك شبه كامل تجاه رؤية 2030 الاقتصاديّة التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان كآليّة للإصلاحات السياسيّة والحقوقيّة

"إنّ كل ما يتعلّق برؤية 2030 هو من أجل المظاهر فقط، لجذب السيّاح والمستثمرين، ولكن لا يوجد أي تحسن حقيقي على أرض الواقع بالنسبة للمرأة. فكل ما يقولون إنهم ألغوه يتم إعادة تسميته وإعادة تغليفها للعرض فقط".

"قد يعملون على بعض القضايا، لكن يبدو أن الاستعجال والاهتمام ينصب على الأمور التي تُحسّن صورة الحكومة مقارنةً برفاهية الشعب الفعليّة".

"يبدو وكأنّ الأمر تبييض..."

"رؤية 2030 لا تشمل منح الشعب في تقرير مصيره ولا وضع قانون للحقوق المدنية يضع حداً لصلاحيات السلطة المطلقة على الأفراد. لذلك ليس هناك إصلاح".

التشكيك في استخدام السلطات للفعاليّات الثقافيّة والرياضيّة الكبرى، مثل كأس العالم 2034، لصرف الانتباه عن المشاكل المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان

"المبالغ التي تصرف مبالغ فيها الأولى أن تصرف على القطاع الصحي والتعليم ودعم العاطلين والأسر محدودة الدخل".

"رغم أن الصورة التي يظهرونها بالانفتاح و التغيير إلا أن الحقوق الأصيلة لحرية التعبير و المظهر لا تزال مسلوبه".

"سعيد بها لكن مستاء لانها تستخدم استخدام سيء للتغطية على الانتهاكات".

عجز السعوديّين التام عن العمل أو الدعوة للتغيير داخل بلادهم تحت حكم نظام ملكي مطلق مركزي للغاية

"الحركة الوحيدة ذات الصيت والتأثير كانت جمعية حسم".

"بالوقت الحالي لا نملك الاعتراض".

"نعم الحقوق مسلوبة والمطالبة بها ممنوعة".

"تقوم الحكومة السعودية بتجريم أي نشاط أو حركة سياسية ترغب بالمزيد من الحرية".

"في السابق نعم لكن الجميع الان منع من العمل السياسي والحقوقي اما معتقل أو مهجر أو ممنوع من السفر والكتابة ولم يبقى في الداخل أحد قادر على التحرك بسبب القمع المفرط".

"تقوم الحكومة السعودية بتجريم أي نشاط أو حركة سياسية ترغب بالمزيد من الحرية والديموقراطية كما أنه تقوم بتوظيف ضباط مدنيين للتجسس على الناشطين والنسويات وفي حال رصد اي حراك منهم تشن حملات اعتقالات و تلفق لهم تهم الإرهاب والإخلال بالأمن القومي حتى ترعب الجميع ولا يبقى أي شكل من أشكال الحراك السياسي والحقوقي".

ولكن هل السعوديون المقيمون في المهجر في وضع أفضل يسمح لهم بحشد دعم محتمل لإصلاحات جوهريّة؟ كانت آراء المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة متباينة. فالبعض كان إيجابيًّا جدًّا، ولكن كان من الواضح أيضًا وجود مجموعة واسعة من التوجّهات، من المحافظة إلى الليبراليّة ومن الدينيّة إلى العلمانيّة/الدستوريّة:

"في هذا الزمن وبعض عدة أحداث دولية أثبتت للعالم مدى القمع الذي يعيشه المواطن السعودي .. لم نستطع أن نرى إنصاف في حق الضحايا .. ولكن نبقى على أمل التغيير قادم و السلاح بالوعي".

"الخطاب الجريء هو الحل بالنسبة لي .لا تمتلك الجرأة الكافية في خطابها فحتى المعارضة الخارجية تخشى على سمعتها وتريد القبول من المحافظين".

"كثرة العدد وتنوع النشاط واستمراره".

"...بالوحدة والضغط على المجتمع الدولي والتواصل مع الداخل".

"كل ناشط له شبكة علاقات في السعودية ويؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر".

"جهودهم الحثيثة تثبت ما يسعون له".

"أعتقد أن لهم دور قوي".

"لا اعتقد ذلك، فكثير منهم يتحدث عن الديمقراطية دون أي تطبيق في حياته ونشاطه وتعاملاته وكذلك كتاباتهم لا تعكس الرغبة والفهم الحقيقي للديمقراطية، الاغلبية الساحقة منهم لا يؤمنون إلا بديمقراطية مفصلة على نصوص فقهية لمخلفات الصحوة والتيارات الاسلامية. لذلك لا يوجد من المعارضة من يعكس رغبة في تطبيق ديمقراطية حقيقية تحمي الأقليات وتؤكد على حقوقهم، هناك فقط بعض الاشخاص السعوديين من يتحدث عن هذا الأمر وأكثرهم صدقا هم الملحدين ومجتمع الميم".

الاستنتاجات والتوصيات

من الواضح أنّ ثمّة حاجة إلى إجراء إصلاحات كبيرة قبل أن يفكر غالبيّة السعوديّين في الخارج بالعودة إلى المملكة، وذلك بالنظر إلى مخاوفهم على سلامتهم وعدم ثقتهم العميقة في السلطات. وفي المقام الأول، يجب أن تكون هناك ضمانات ملموسة لحريّة التعبير وحريّة الرأي والتعبير وحريّة التجمّع وتكوين الجمعيّات. ويلزم إقرار تشريعات تكفل الحريّات المدنيّة والسياسيّة وتوفر الحماية للأقليّات الضعيفة وضحايا الإساءة، وخاصّة النساء، مع ضرورة تطبيقها من قبل قضاء مستقل. كما وقد طالب العديد من المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة بدستور مدني، وقال البعض أنّ الإفراج عن معتقلي الرأي سيكون أوضح دليل على حسن نيّة السلطات.

وتتوافق هذه الاستنتاجات إلى حدّ كبير مع أبحاث القسط السابقة واتصالاتها الميدانيّة داخل السعوديّة. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أنّ نسبة كبيرة من المشاركين في الدراسة الاستقصائيّة، وهم مجموعة متعلّمة مثقّفة بدرجة عالية، على اتصال مع العائلة والأصدقاء الذين لا يزالون في المملكة، لكن لديهم حريّة أكبر خارجها للتعبير عن آرائهم.

بالإضافة إلى ذلك، تعزّز نتائج الدراسة الاستقصائيّة بشكل كبير دعوات القسط المتكرّرة لإجراء إصلاحات شاملة وضمانات الحقوق الأساسيّة لجميع المواطنين والمقيمين السعوديّين دون تمييز، وذلك ضمن إطار قانوني يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدوليّة، والذي يتم تنفيذه وإنفاذه من قبل قضاء مستقلّ تمامًا عن السلطات الحاكمة. لمزيد من المعلومات حول كافة جوانب حالة حقوق الإنسان الراهنة في السعوديّة، يُرجى زيارة موقع القسط، حيث يمكنك العثور على أحدث تقرير سنوي وتقارير دوريّة حول القضايا الخاصّة.

وفي الوقت نفسه، يقترح التقرير أيضًا إجراءات يمكن للمجتمع الدولي - الحكومات والمجتمع المدني وقادة الأعمال والمشاهير الرياضيين والثقافيين - اتخاذها لدعم السعوديّين في المهجر ورغبتهم الجادّة في الإصلاحات الداخليّة:

- يجب حماية السعوديّين الذين يطلبون اللجوء أو المعرضين لخطر الترحيل، ويجب أخذ ادعاءات التهديدات لسلامتهم على محمل الجدّ.

- وينبغي معالجة القمع العابر للحدود الوطنيّة الذي يتّخذ شكل المراقبة الإلكترونيّة والتسلّط عبر الإنترنت.

- تستحق الجمعيّات المدنيّة للمهاجرين السعوديّين وحلفائهم الدعم في دفاعهم عن حقوق الإنسان الأساسيّة والحريّات السياسيّة والمدنيّة في السعوديّة.

- من أجل معالجة الأسباب الجذريّة التي تدفع بالسعوديّين إلى الفرار من بلادهم، يجب تعزيز ودعم عمل منظّمات حقوق الإنسان مثل القسط، والمدافعين في الأمم المتحدة ومع الحكومات والبرلمانات في كلّ مكان.

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387